

مشروع كلمة السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية  
الاجتماعية

ورشة الوقاية والخدمات الصحية

طنجة، 06 ماي 2013

السيد وزير الصحة

السيدات والسادة ممثلو القطاعات الحكومية

السيدات والسادة ممثلو المجتمع المدني

السيدات والسادة الخبراء

حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أرحب بكم في افتتاح أشغال ورشة الوقاية والخدمات الصحية التي ننظمها اليوم في إطار متابعة مسار إعداد السياسة العمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والذي أعطيت انطلاقته يوم 29 مارس الماضي بمناسبة اليوم الوطني للشخص المعاق.

ويشكل هذا اللقاء ثاني محطة من محطات إعداد هذه السياسة العمومية، حيث سبق وان نظمنا ورشة التخطيط الاستراتيجي يوم 23 أبريل والتي شكلت محطة لتبادل الآراء ووجهات نظر مختلف المتدخلين حول المنهجية والأهداف المتوخاة من هذا الورش الوطني، كما كانت فرصة لتعبئة القطاعات الحكومية المعنية حول هذا الورش الكبير من أجل ضمان انخراط كافة الفاعلين فيه.

كما تشكل هذه الورشة حلقة اساسية ضمن سلسلة مترابطة من الورشات الموضوعاتية تمس مختلف الاشكالات التي تثيرها مسألة التدبير العمومي لإشكالية الاعاقة الهادفة في نهاية الأمر إلى تحقيق المشاركة الاجتماعية وضمن وصول الأشخاص في وضعية إعاقة إلى كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على قدم المساواة مع باقي المواطنين وبالارتكاز على مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة ومنع التمييز واحترام الكرامة الانسانية.

و تتميز هذه الورشة، كباقي الورشات التي سيتم تنظيمها لاحقا، بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني الذي نعتبره شريكا استراتيجيا في تدبير مجال يتسم بالتعقيد وبطابعه الأفقي

المحض؛ حيث أن تدخل ومساهمة كل الفاعلين قطاعات حكومية وغير حكومية أصبحت أمراً ضرورياً لتجاوز الاختلالات التي يعرفها تدبير هذا المجال. وستشكل هذه الورشة دون شك أرضية خصبة لمناقشة مهام كل طرف من أجل تحقيق أكبر قدر من التكامل بين أدوار الفاعلين المؤسساتيين الحكوميين والفاعلين الجمعيين.

ويستمد اختيار تنظيم هذه الورشات على الصعيد الجهوي مشروعيتها من التوجه العام لبلادنا نحو تبني نهجية متقدمة تقوم على مبدأ استثمار الإمكانيات المحلية وتحقيق توازن بين مختلف الجهات واعتبار الجهة مساهماً أولياً وأساسياً في التخطيط والتدبير ومشتلاً للمبادرات والمشاريع المبنية على تحليل عميق للواقع المحلي وعلى تقدير حقيقي لإمكاناتها وطموحاتها واهتماماتها.

### حضرات السيدات والسادة

لا بد من التأكيد في البداية، على أن إطلاق إعداد هذه السياسة العمومية ليعتبر ترجمة ملموسة للإرادة السياسية والمجتمعية المعبر عنها في أكثر من مناسبة لعل أبرزها تبني المملكة لدستور يحفظ حقهم في المشاركة الاجتماعية ويمنع كل أشكال التمييز المبنية على الإعاقة بالإضافة إلى مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعاقين.

كما يأتي إعدادها بانسجام تام مع التزامات الحكومة المعبر عنها من خلال التصريح الحكومي الذي أولى أهمية بالغة لمسألة الإعاقة، ولإرساء سياسة اجتماعية مرتكزة على مبدأ ضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وضمن مشاركتهم في مسلسل التنمية. حيث تمت بلورة هذا التوجه من خلال إعداد استراتيجية متكاملة للقطب الاجتماعي تركز بالأساس على تنفيذ برامج ومشاريع ينتظر أن تكون لها انعكاسات إيجابية كبيرة على واقع المشاركة الاجتماعية.

وتكمن عناصر قوة استراتيجية القطب الاجتماعي في اعتمادها على أورش مهيكلة من شأنها النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وأخص بالذكر: إعداد سياسة عمومية

للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، إعداد مشروع قانون لتعزيز حقوق هذه الفئة من المواطنين ، إنجاز البحث الوطني حول الإعاقة، لامركزة خدمات الاستقبال والتوجيه ومنح المعينات التقنية بالإضافة إلى برنامج لتحسين الولوجيات بالعديد من المدن.

### حضرات السيدات والسادة

لا يخفى عليكم حجم الانتظارات والرهانات الملقاة على عاتق كافة المتدخلين الوطنيين المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بقضايا الإعاقة بالنظر إلى احتياجات وتطلعات الأشخاص المعاقين في مختلف المجالات وبالنظر كذلك إلى العراقيل والخصائص المسجل في مجال إدماج الأشخاص المعاقين والنهوض بحقوقهم، الشيء الذي يستوجب انخراط كل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، كل في مجال اختصاصه، من أجل وضع برامج ومشاريع تأخذ بعين الاعتبار، عند إعدادها وتنفيذها وتقييمها، الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة وكذا تعبئة المجتمع المدني عبر ترسيخ قيم الشراكة والتعاون والتضامن، في إطار مقاربة متعددة الأبعاد يتداخل فيها الاجتماعي بالاقتصادي والثقافي والسياسي، وبشكل أفقي حيث تكون الإعاقة موضوع تدخل ومساهمة متعددة الأطراف ومسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين.

ولبلوغ هذا الهدف فقد أولينا أهمية بالغة لمنهجية إعداد السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بالاعتماد على مقاربة تشاركية وتفاعلية تسمح لكافة الفاعلين بتقاسم وتملك رؤية وطنية واضحة المعالم والأهداف وبلورة التوجهات الاستراتيجية العامة في مختلف المجالات، قبل الانقلاب على ترجمتها إلى برامج وأنشطة محددة في الزمان والمكان وتوفير شروط تنفيذها من موارد بشرية ومالية ملائمة.

وفي هذا الإطار، تمثل ورشة الوقاية والخدمات الصحية رهانا أساسيا لنا جميعا من أجل مقاربة الموضوع بشكل عميق في جوانبه المرتبطة بالإطار المفاهيمي والمقاربات الواجب اعتمادها وكذا الآليات الكفيلة بتصريف حكمة جيدة لتدبير المجال، الأمر الذي يتطلب

تحديد مسؤوليات ومهام كل فاعل ووضع الهياكل التنسيقية اللازمة بما يعطي فعالية وانعكاسات ايجابية وتأثيرا مباشرا لمختلف البرامج على واقع الأشخاص في وضعية إعاقة.

### **حضرات السيدات والسادة**

لا يفوتني في الختام أن أعبر عن اعتزازي بأواصر الشراكة والتعاون التي تجمعنا بكل من اليونسكو ومنظمة إعاقة دولية اللذان يقدمان دعما متواصلا لهذه الوزارة من أجل إعداد مشروع السياسة العمومية، وأن أشكر كل الذين ساهموا في الإعداد لهذه الورشة وأخص بالذكر مسؤولي وأطر وزارة الصحة.

وإذ أشكركم على حضوركم ومساهمتمكم الفعالة في أشغال هذه الورشة، أتمنى لكم كامل التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.